السلطات السعودية لا تملك حرية استخدام الأسلحة التي تشتريها

جاء ذلك في تصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الخامس من فبراير الجاري، ورد فيها أن السعودية وتركيا على استعداد لزيادة تعاونهما في مجال الصناعات الدفاعية، مضيفاً أن شركة KAAN قد حظيت بإشادة من السعودية. وأضاف، "تلقينا الكثير من ردود الفعل الإيجابية بشأن مشروع كان. هناك استثمار مشترك مع السعودية في هذا المجال، ويمكننا تنفيذ هذه الشراكة في أي وقت".

في سياقٍ متصل، قارب مركز الأبحاث الأميركي meforum في تقرير نشر في 7 فبراير الجاري أردوغان بمحمد بم سلمان فكلا الرجلين اعتمدا خطاب طمأنة الغرب بتغيير ثقافة بلدهما وفق المعايير الأميركية والأوروبية، ثم بعد ذلك عزّزا سيطرتهما على مؤسسات الدولة، بما في ذلك زيادة القمع وسجن المعارضين.

ووفق التقرير سار ابن سلمان الذي قدّم نفسه كقائد شاب، إصلاحي، على المنوال نفسه خاصة عبر ما يسمى برؤية 2030، فقد حظي بإشادة من إدارات أمريكية ومستثمرين دوليين. لكن المركز يشكك في هذا التحوّل، معتبرًا أنه لا يعني انتقالًا نحو الديمقراطية، بل مجرد "ملكية مطلقة".

يشار إلى أن السعودية حتى في حالات التقارب من تركيا أو غيرها من الدول الإسلامية إلا أنها تبقى حبيسة السياسة الأميركية التي ترسم لها هامش الحركة، فضلًا عن أن الأسلحة التي تشتريها باستمرار لا تعد سوى عبء إضافي على خزينة الدولة لأنها لا تملك حرية القرار في استخدامه.